تمويل رأس المال العامل لدى البنوك التقليدية

د. بندر العبد الكريم
البنك السعودي الفرنسي - مجموعة الشركات

رأس المال العامل

- رأس المال العامل هو المبالغ التي تستثمرها المنشأة في الأصول قصيرة الأجل (النقد، الأوراق المالية قصيرة الأجل، حسابات مدينة، المخزون السلعي) ويعرف رأس المال بأنه قيمة الأصول المتداولة ناقصاً قيمة الخصوم المتداولة، وهو رأس المال المستخدم في أثناء الفترة الزمنية القصيرة والذي يتم دورانه في أثناء سنة واحدة.
- كما يطلق عليه صافي رأس المال العامل، وهو عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية لمنشأة ما والخصوم الجارية لها، ويستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل
- ينظر المحللون إلى رأس المال العامل كمؤشر لفعالية المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها، فإذا قل رأس المال العامل)وفي حالات ينزل دون الصفر (دل ذلك على أن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قد قلت وبالتالي زاد مستوى المخاطرة المالية لها .أما إذا زاد رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على أن المنشأة غير فعالة في إدارة عملياتها)إما أن المبيعات قد قلت، أو أنها لا تحصل ديونها، أو أنها تراكم المخزون.(

تمويل رأس المال

- تمويل رأس المال المتمثل في جميع الاحتياجات والمستلزمات التي تحتاجها المنشأة وتدخل في رأس المال العامل ويتم احتساب هذه الاحتياجات لمدة لا تتجاوز سنة واحدة.
- رأس المال العامل هو مقدار ما تملكه المنظمة من أصول جارية في مقابل الالتزامات الجارية التي عليها.
- يقصد بالأصول الجارية هي الأصول النقدية, أو التي من السهل تحويلها إلى نقدية, مثل الشيكات وحسابات العملاء المدينين للمنظمة، أما الالتزامات الجارية فهي الديون قصيرة الأجل, مثل أوراق الدفع وحسابات الموردين الدائنين.
- تقوم البنوك التقليديه بالتمويل و الاستثمار في المشاريع سواء الصغيرة أو الكبيرة وتقديم التسهيلات غير المباشرة مثل الاعتمادات المستندية التي تدفع بالإطلاع أو مؤجلة الدفع والكفالات المصرفية بكافة أنواعها مثل كفالات التأمينات الأولية والنهائية وكفالات الدفع.

الائتمان المصرفي حسب الآجال

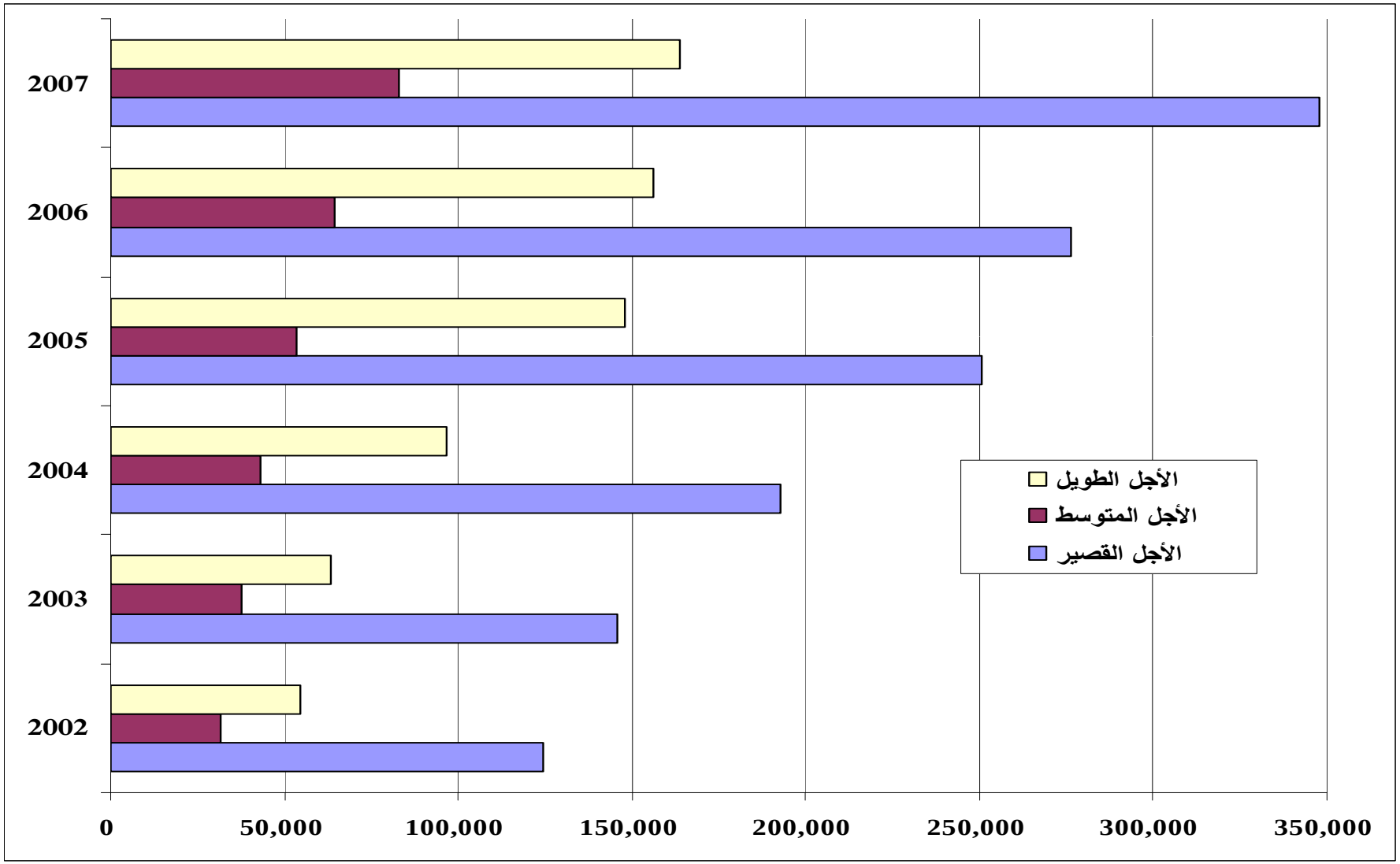

مطلوبات المصـــارف من القطـــاع الخـــاص

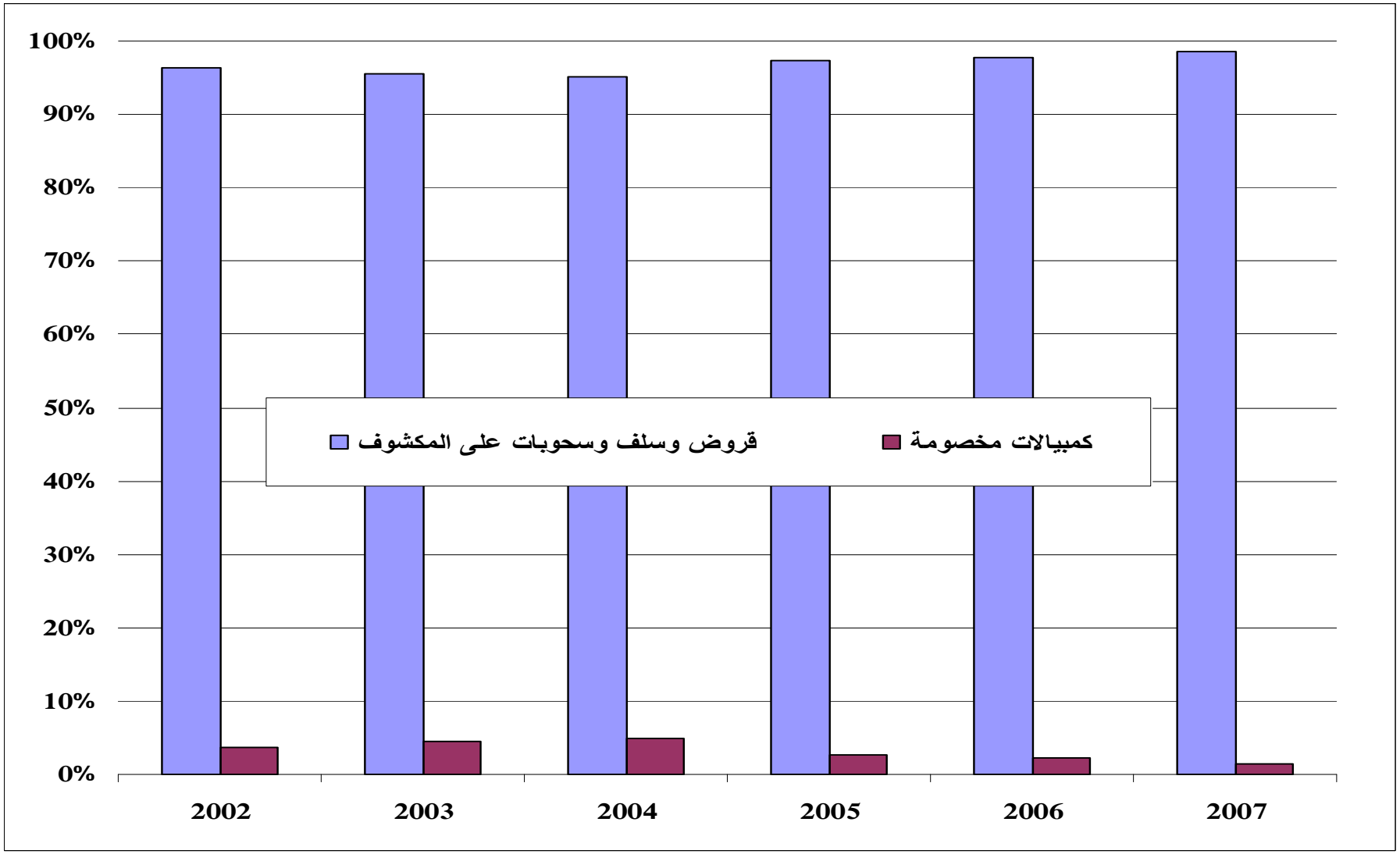

مـــــــكـــــــونـــــــــات عـــــــرض النـــقـــــــــــــــود فـــــــي ن- 3 (%)

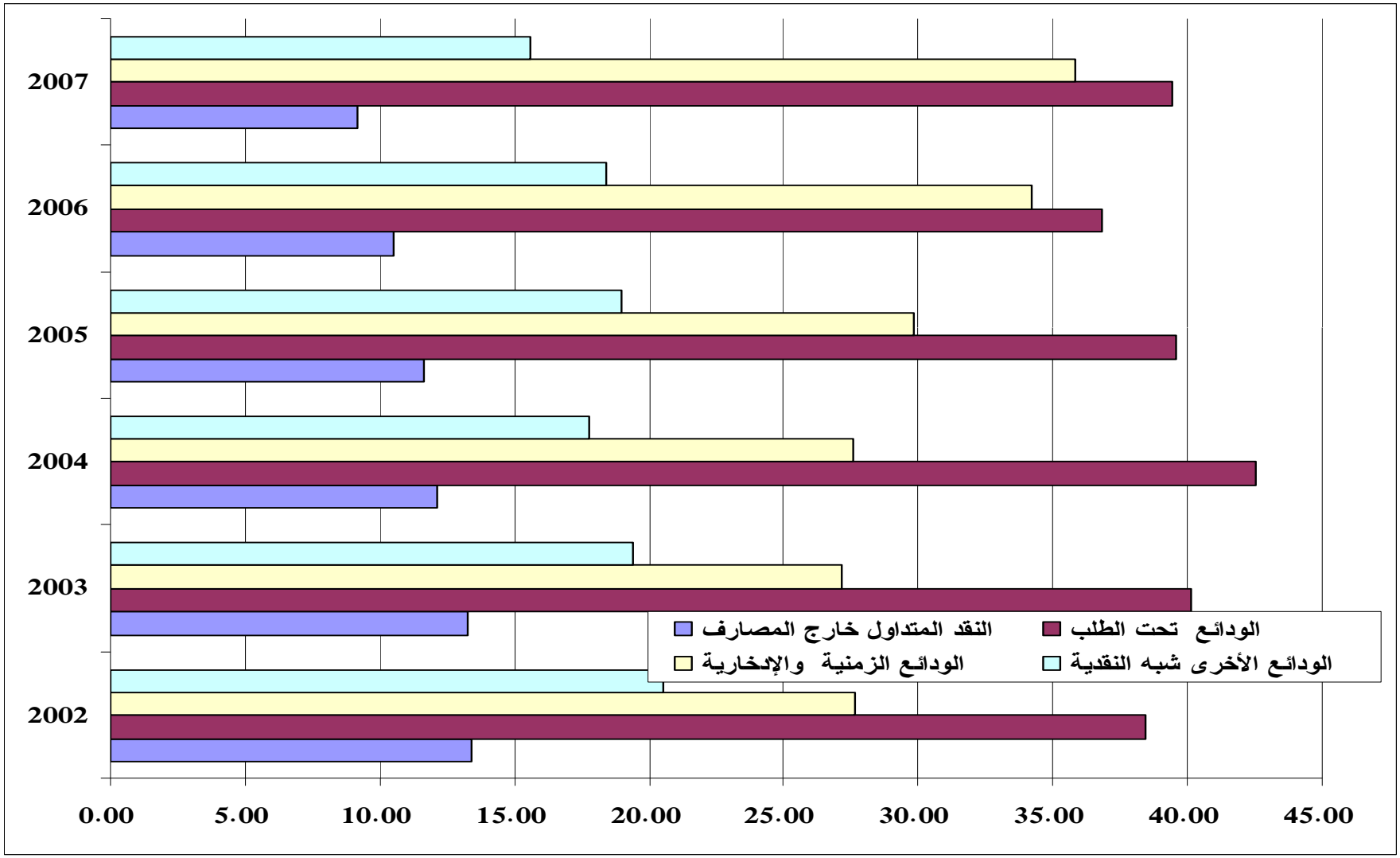

شروط الحصول على تمويل

- توفر الضمانات الكافية والمقبولة.
- استعمال القرض للإغراض الممنوحة لأجله.
- يجب ألا تقل نسبة التمويل الذاتي عن نسبة 50% من تكلفة الاحتياجات السنوية لكافة القطاعات.
- ان تكون ربحية المنشأة كافية لسداد الاقساط وذلك من واقع الميزانية الختامية والتدفقات النقدية التي يقدمها طالب القرض بحيث يمكن سداد القرض على اقساط شهرية او ربع سنوية او نصف سنوية حسب طبيعة المشروع ورغبة المتعامل شريطة آلا تزيد مدة الوفاء عن المدة المحددة في العقد.

الضمانات

- يقبل البنك الضمانات التاليه :
  - ضمانات نقدية.
  - رهن الاراضي و العقارات.
  - رهن الالات و المعدات و السيارات.
  - رهن سندات و أسهم.
  - كفالات الاخرين من ذوي الملاءة.

أنواع التسهيلات المصرفية لتمويل رأس المال العامل

- تمنح هذه التسهيلات على الشكل التالي:
  - بقروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنتين.
  - اعتماد حسم سندات لمدة لا تتجاوز السنة
  - باعتماد حساب جاري مدين لمدة لا تتجاوز السنة
- يستند في تمويل رأس المال العامل وتحديد نوع التسهيلات ومقدارها وتواريخ تسديدها إلى العناصر التالية:
  - السمعة الأدبية.
  - الوضع المالي للمتعامل وإمكانية التسديد.
  - المبيعات (الفعلية والمتوقعة)
  - وضع السوق.
  - تصنيف المتعامل.
  - بيان بالأموال الخاصة والأصول الثابتة
  - ميزانيتان وبيانان دخل لسنتين ماليتين متتاليتين منها السنة السابقة وموازنة تقديرية يعتمدها المصرف.

ايجابيات التسهيلات المصرفية لتمويل رأس المال العامل

- الهدف الأساسي من التمويل هو تعظيم قيمة ثروة أصحاب رأس المال والمساهمين دون تقليل نسبة التحكم في الشركة. .
- الحصول على هذه الموارد بأقل تكلفة.
- الحصول على عدة انواع من التسهيلات التي تساعد على رفع كفاءة التشغيل.
- توزيعها بصورة تحقق أعلى عائد.
- دعم النمو الاقتصادي.
- تسهيل التجارة البينية بين القطاعات و الدول.

سلبيات التسهيلات المصرفية لتمويل رأس المال العامل

- الافصاح عن عمليات المنشأة (والتي في بعض الاحيان تعتبر من اسرار الشركة).
- عدم فهم طبيعة عمل المنشأة مما يسبب صعوبة عمل المنشأة.
- ارتفاع تكلفة الحصول على التسهيلات دون اعتبار لربحية المنشأة.
- ضعف الحصول على تسهيلات مصرفية آخرى افضل.
- ضمانات و تأمينات صارمة على المنشأة.
- المجازفة في خسارة الأصول او المنشأة بالكامل.

معوقات التسهيلات المصرفية لتمويل رأس المال العامل

- قلة المعلومات عن المنشأة (مثل المالية و الادارية و التشغيلية).
- طول إجراءات الحصول على التسهيلات المصرفيه.
- وضع بعض الشروط الصارمة و الغير ملائمة للمنشأة.
- عدم وجود قوانين وأنظمة واضحة وسريعة و سهله التطبيق.
- عدم خضوع منح الائتمان المصرفي والتسهيلات والقروض إلى الاعتبارات العلمية والعملية المدروسة.
- عدم تفعيل الدور الرقابي على القطاع المصرفي وأعمال الصرافة بما يحقق الاستقرار النقدي وبما يكفل درء المخاطر أو حتى التخفيف منها إلى أدنى درجة ممكنه .
- اقتصار التمويل المصرفي على قطاعات معينة.
- عدم وجود قاعدة بيانات موثقة عن المتعاملين تحتوي على معلومات عن التوزيع القطاعي والجغرافي معاً.